أثر تطبيق الإدارة الالكترونية على الحد من الفساد الاداري

The Impact of applying electronic management in reducing administrative corruption

حامدي معمر[*]، جامعة عمار ثليجي الاغواط
maamar.hamdi@lagh-univ.dz
طاسي نور الهدى، جامعة عمار ثليجي الاغواط
nourelhoudatassi03@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 22/ 06/ 2022 تاريخ قبول المقال: 25/ 09/ 2022 تاريخ نشر المقال: 02/ 11/ 2022

الملخص:

ان الفساد الاداري ظاهرة خطيرة تمس اغلب دول العالم بدرجات متفاوتة، فهو يتسبب في انعدام الثقة بين الحاكم والمحكوم، ونهب المال العام، وضعف التنمية بمختلف مستوياتها، وتدني قيمة المواطنة، لذلك تسعى الحكومات جاهدة للتقليل من الظاهرة والحد من آثارها.

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية الى توضيح مساهمة تطبيق الإدارة الالكترونية في محاربة ظاهرة الفساد الإداري، من خلال مقاربة نظرية استخدمنا فيها المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلنا في نهاية البحث الى ان التخلي عن الإدارة التقليدية لصالح الإدارة الالكترونية يساهم في تبسيط الإجراءات الإدارية، وزيادة الشفافية، والمشاركة وتعزيز الرقابة والمساءلة، ومن اهم التوصيات الدعوة الى تطبيق الإدارة الالكترونية في كافة الإدارات والمرافق العمومية، بشكل متزامن، سلس ومدروس، للوصول الى مرحلة الشباك الوحيد

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية ; الفساد الاداري ; المرافق العمومية.

Abstract:

Administrative corruption is a dangerous phenomenon that affects most world' countries to varying degrees, as it causes distrust between the governing and the governed, the looting of public money, the weakness of development at its various levels, and the low value of citizenship. Therefore, governments strive to reduce this problem and limit its effects.

In this research paper, we seek to clarify the contribution of the application of electronic management in fighting the administrative corruption, through a theoretical approach in which we used the analytical descriptive approach. We concluded that abandoning traditional management in favor of electronic management contributes in simplifying administrative procedures, increasing transparency and participation, and strengthening oversight and accountability. One of the most important recommendations is to apply the electronic

* المؤلف المرسل

management in all departments and public facilities simultaneously, smoothly and thoughtfully, to reach the single window stage.

Key words: Electronic management; Administrative corruption; Public utilities.

المقدمة:

الفساد الاداري ظاهرة ذات ابعاد سياسية و اقتصادية واجتماعية وادارية ،وهو يمس الدول المتقدمة و المتخلفة معا بنسب متفاوتة ، كما انه مؤشر فعال على غياب الشفافية والابتعاد عن قيم الحرية والديمقراطية ، وعلى انتهاك القيم والمعايير الاخلاقية و الانسانية ، لذا فقد حاز موضوع الفساد الاداري على اهتمام الباحثين في مجالات السياسة والإدارة و القانون و المجال الاقتصادي و الاجتماعي ، محاولين ايجاد الوسائل والسبل الكفيلة بالقضاء على الظاهرة او الحد من تأثيرها ، ومن بين الوسائل والطرق الحديثة التي تم اعتمادها للتقليل والحد من ظاهرة الفساد الإداري، استخدام التكنولوجيا في الإدارة او ما يسمى الإدارة الالكترونية، كبديل حتمي للإدارة البيروقراطية التقليدية، التي تعد ارضا خصبة وسببا رئيسيا للفساد الإداري، لذا فقد اردنا في هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية التالية:

- كيف يمكن للإدارة الالكترونية ان تساهم في الحد من ظاهرة الفساد الإداري؟

تكمن أهمية الورقة البحثية في تسليط الضوء على الإطار النظري لظاهرة الفساد الادري، والإدارة الالكترونية، والتعرف على المزايا والايجابيات التي تساهم بها الإدارة الالكترونية في التقليل من الفساد الإداري.

ونظرا للطبيعة النظرية للبحث، فقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره منهجا ملائما للموضوع. ولأجل الوصول الى الإجابة على الإشكالية السابقة تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث هي:

- الإدارة الالكترونية
- الفساد الإداري
- دور الإدارة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري

1- الإدارة الالكترونية:

ان الهدف من الادارة الالكترونية هو الوصول الى مرحلة الجودة في تقديم الخدمة العمومية، لذلك فهي ورغم انتمائها الى القطاع العام تتشابه في الأداء من حيث الصرامة والدقة بالقطاع الاقتصادي والخاص، لذلك يتم استخدام مصطلح العميل بدل المواطن او المراجع، باعتباره زبونا يجب ارضاؤه

نتناول في هذا المبحث تعريف الإدارة الالكترونية ومبادئها أولا، فوائد الإدارة الالكترونية بالنسبة للإدارة والعملاء أي المواطنين والموظفين ثانيا، متطلبات الإدارة الالكترونية ثالثا

1-1- تعريف الإدارة الالكترونية ومبادئها:

تعتبر الإدارة الالكترونية مفهوما حديثا، لارتباطه بالطفرة التكنولوجية الهائلة التي تحدث في ميدان تكنولوجيا الاعلام والاتصال، وهذا المصطلح يحمل ابعاد ومتغيرات متنوعة، نظرا لما يحققه من مزايا للإدارات والمرافق العمومية، وللإدارة الالكترونية العديد من التعاريف التي تركز أساسا على المزايا التي تقدمها للإدارة ومن بين هذه التعاريف:

هي قدرة الجهاز الحكومي بمختلف مرافقه، ووحداته واجهزته الإدارية، على تقديم المعاملات، والإجراءات الحكومية، والخدمات العامة، لجمهور المواطنين والمتعاملين، سواء كانوا افرادا او جماعات، بطريقة بسيطة وسهلة، عن طريق شبكة الانترنت، دون التقيد بعنصري الزمان والمكان[1]

أسلوب اداري حديث، تسعى من خلاله الحكومات على الاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة في تحسين وتطوير أداء الإدارات والأجهزة الحكومية، وذلك باستخدام الانترنت لتقديم الخدمات للمواطنين، بشكل يضمن سرعة الإنجاز، وسرية المعلومات، وبأقل التكاليف والجهود الممكنة[2]

فالإدارة الالكترونية هي اعتماد الحكومة على تكنولوجيات الاعلام والاتصال، في تقديم خدمات مرافقها العامة، سعيا منها لإرضاء العملاء(المواطنين)، ولتقديم خدمة عمومية ذات جودة، بأقل التكاليف، وبأسرع وقت، ودون اعتبار للزمان والمكان

من خلال التعاريف السابقة يتبين ان للإدارة الالكترونية مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها، وتتمثل في:

- **إدارة بلا مكان او زمان:** فهي تقدم خدماتها 24/24 ساعة و7 أيام في الأسبوع، ومن أي مكان يتواجد فيه العميل
- **إدارة بلا تنظيمات جامدة:** اذ تقدم خدماتها عبر الأنترنت من خلال مكاتب افتراضية
- **إدارة بلا أوراق:** تعتمد في تعاملاتها على البريد الالكتروني والارشيف الالكتروني والانترنت
- **خدمات مجانية او ذات رسوم منخفضة:** باعتبار ان المرافق العامة ذات اهداف غير ربحية

1-2- فوائد الإدارة الالكترونية:

الإدارة الالكترونية في العصر الحالي أضحت ضرورية للحكومة والإدارة والمواطنين على حد سواء، نظير ما تقدمه من فوائد لكل هذه الأطراف وتتمثل فوائد الحكومة الالكترونية في العناصر التالية:

1-2-1- بالنسبة للإدارة:

- تحيين المعلومات يساهم في تحسين وضع السياسات العامة، ووظائف التنمية
- سرعة اتخاذ القرارات بسبب القدرة الفائقة على استرجاع البيانات وتوظيفها
- نشر أفضل للوائح والنشطة الإدارية، وتحسين إدارة العمليات الإدارية[3]

- تبسيط الإجراءات الإدارية، وتقليص التعقيدات، من خلال التقليل من حاجة العملاء للتنقل الى المرفق العام
- تسهيل الاتصال والتعاملات بين الدوائر الإدارة المختلفة، ومع بقية الإدارات، مع الارشفة الالكترونية لكل التعاملات الإدارية
- تخفيض الأعباء والتكاليف، عن طريق التخلي التدريجي عن استخدام الورق والوسائل الإدارية المختلفة[4]

1-2-2- بالنسبة للعميل(المواطن):

- توفر الخدمة على مدار الساعة ومن أي مكان يتواجد فيه العميل
- السرعة والفعالية والشفافية، اذ يتم تقديم الخدمة دون الحاجة الى التنقل الى الإدارة ودون أي وسطاء
- الإحساس بالعدالة في تقديم الخدمة العامة
- الملاءمة: اذ يمكن الوصول الى خدمات الإدارة الالكترونية، من أي مكان وفي أي وقت، وباي وسيلة كانت[5]

1-2-3- بالنسبة للموظفين:

- سرعة الأداء لدى الموظفين
- زيادة الرضا الوظيفي، نتيجة التخلص من التعقيدات الإدارية
- التقليل من الاحتكاك المباشر بين الموظفين والعملاء(المواطنين)، يساهم في تحسين جودة الخدمة العمومية، ويقلل من الفساد الإداري
- إمكانية القيام بالأعمال الإدارية، خارج أوقات العمل الرسمي، ومن أي مكان، وبالتالي فك الارتباط الوظيفي بين الموظف ومكتبه الإداري

1-3- متطلبات الإدارة الالكترونية:

ان تطبيق الإدارة الالكترونية وتعميمها في كافة المجالات، عملية شاقة ومكلفة، تتطلب العديد من المجهودات على المستوى السياسي، الإداري، الاقتصادي والتقني، الثقافي والاجتماعي:

1-3-1- المتطلبات السياسية:

والمقصود توفر إرادة سياسية، للتخلي عن الإدارة التقليدية، والانتقال التدريجي والمدروس للإدارة والحكومة الالكترونية، مع النظر الى المشروع كاستثمار ناجح رغم تكلفته الكبيرة، وهذا يتطلب وضع الاستراتيجيات والخطط والسياسات العامة التي تدعم وتسعى لتطبيق المشروع، وكذلك حسن اختيار القادة الإداريين باعتبارهم الأداة التي تقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة.

1-3-2- المتطلبات الإدارية والبشرية:

- وضع استراتيجية محددة الأهداف لمشروع الإدارة الالكترونية، مع ضرورة اقتناع القادة الإداريين بالمشروع وفوائده على الإدارة والموظفين والمتعاملين على المديين المتوسط والبعيد
- إعادة هندسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة تدريجيا ليتماشى ومشروع الإدارة الالكترونية
- اليد العاملة المؤهلة: سواء بتوظيف افراد جدد، او عن طريق تكوين وتطوير الموظفين الحاليين
- توفر الموظفين ذوو الطابع التقني، لإنتاج البرامج، وتثبيتها وصيانة الأجهزة وإصلاح الاعطاب المحتملة
- وجود التشريعات والقوانين التي تسهل تطبيق الإدارة الالكترونية، وتضفي عليها المشروعية والمصداقية[6]

1-3-3- المتطلبات الاقتصادية والتقنية:

- تخصيص الميزانيات، وتوفير أجهزة الاعلام الالي الحديثة، شبكة الانترنت ذات التدفق العالي، البرامج، والمنصات الرقمية، برامج الحماية وغيرها
- البنية التحتية المتطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية
- الربط الشبكي داخل نفس الإدارة، وبين المرافق العمومية المختلفة، للوصول لاحقا الى مرحلة الشباك الوحيد، وفيها يتم قضاء كل المعاملات الإدارية من خلال موقع الكتروني واحد
- الأسعار المناسبة التي تمكن المواطنين من اقتناء الأجهزة التي تمكنهم من الولوج الى شبكة الانترنت عالية التدفق من قبيل: أجهزة الاعلام الآلي، اللوحات الرقمية، والهواتف المحمولة
- ان تكون الخدمات الالكترونية بسيطة وسهلة الاستخدام، أي التقليل من خطوات الحصول على الخدمة قدر الإمكان
- الامن الالكتروني، والسرية الالكترونية للمعلومات، وصيانة الأرشيف الالكتروني للإدارات من اية اختراقات

1-3-4- المتطلبات الثقافية والاجتماعية:

- توعية وتثقيف زبائن الإدارة العمومية، بضرورة الانتقال من الإدارة التقليدية الى الإدارة الالكترونية وإظهار الفائدة التي ستعود عليهم وعلى الإدارة
- القيام بحملات دعائية عن طريق وسائل التواصل، ووسائل الاعلام، للترويج لمحاسن استخدام الإدارة الالكترونية، وضرورة مساهمة جميع المواطنين في إنجاح المشروع[7]
- اعتبار المعاملات الالكترونية في مجالات الحياة المختلفة كجزء من نمط الحياة المعاصرة

2- الفساد الإداري:

نتناول في هذا المبحث الإطار النظري للفساد الإداري، فنتطرق لتعريف الفساد الإداري وخصائصه أولا، مظاهر الفساد الإداري ثانيا، مظاهر الفساد الإداري واسبابه ثالثا، أنواع الفساد الإداري رابعا

2-1- تعريف الفساد الاداري وخصائصه:

لقد تعددت تعاريف الفساد الإداري وبالتالي خصائصه، بتغير المعيار المعتمد في تفسير الظاهرة، فنجد معيار المصلحة الخاصة للموظف، معيار القيم، المعيار الوظيفي والمعيار الاجتماعي

2-1-1- تعريف الفساد الاداري:

الفساد الاداري ظاهرة عالمية تختلف حدتها من مجتمع الى آخر حسب التقدم الحضاري والرقي الإنساني. ولتحديد مفهوم الفساد الاداري نركز على المعايير المعتمدة من قبل الباحثين وهي اربعة معايير:

- **معيار القيم:**

الفساد الاداري هو " فقدان السلطة القيمية وبالتالي اضعاف الاجهزة الحكومية ".

وهو: " سلوك بيروقراطي منحرف يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطرق غير مشروعة وبغير وجه حق "[8]

يعزو اصحاب هذا الراي الفساد الاداري الى الانحراف الاخلاقي اساسا، الا ان تقبل السلوكيات يختلف من مجتمع لآخر، بل وحتى مفهوم القيم نسبي غير ثابت داخل المجتمع الواحد.

- **معيار المصلحة:**

يعرف الفساد بانه " اساءة استعمال الوظيفة الادارية للحصول على منافع شخصية او فئوية " [9]

كما يعرف ب " سوء استخدام الوظيفة العامة او السلطة للحصول على مكاسب شخصية او منفعة ذاتية غير شرعية "[10]

من خلال معيار المصلحة يتبين ان الفساد الاداري هو استغلال الوظيفة العامة لقضاء منافع ومصالح شخصية وهو تقريبا تعريف البنك الدولي للفساد الاداري والذي يعرفه بانه سوء استغلال الوظيفة من اجل الحصول على مكاسب شخصية.

- **المعيار الوظيفي:**

يعرف الفساد بانه: " سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية بسبب مكاسب شخصية او قرابة عائلية او سلوك يخرق القانون عن طريق ممارسة بعض انواع السلوك الذي يراعي المصلحة الخاصة "[11]

هو هبوط السلوك الإداري والتنظيمي من خلال التحلل من قيم واعراف الجماعة، والخروج من الغرض العام للوظيفة والذي يهتم بالمصلحة العامة، الى تحقيق مآرب شخصية، يساء فيها استخدام المركز والسلطة الوظيفية[12]

ورغم واقعية هذا المعيار لكن تفشي الفساد الاداري لا يرجع بالضرورة الى قصور قواعد العمل لضعف القوانين، بل قد يكون لأسباب ذاتية تخص الموظف العمومي.

- **المعيار الاجتماعي:**

يعتبر فاسدا في مفهوم هذا المعيار ذلك الشخص الذي يتفق افراد المجتمع على تسميته كذلك لمخالفته لمجموعة قيم مجتمعية معينه. والذي يعتبر فاسدا اليوم قد لا يعتبر كذلك غدا في المجتمع نفسه، وقد لا يعتبر فاسدا في مجتمع آخر من الاساس، وعليه لا يمكن التعويل على هذا المعيار لوحده لتعريف مفهوم الفساد نظرا لان راي المجتمع متغير زمانا ومكانا.

- **التعريف الاجرائي للفساد الاداري:**

يتضح مما سبق ذكره ان هناك مجموعة من العناصر التي ان اجتمعت نقول اننا امام حالة فساد اداري وهي:

- من يقوم بالفساد الاداري هو شخص تنطبق عليه صفة الموظف العام
- يخالف هذا الموظف القوانين المعمول بها او يستغل الثغرات الموجودة في القوانين
- يقوم بهذا الفعل غالبا لتحقيق مكاسب مادية بشكل مباشر كحصوله على اموال او هدايا او عقارات او سيارات وغيرها، او مصالح غير مباشرة كتبادل منفعة او توظيف اقارب، وقد تكون هذه المكاسب معنوية
- يؤدي قيام الموظف العام بفعل الفساد الاداري الى الاضرار بالمصلحة العامة في سبيل تحقيق المنفعة الخاصة

2-1-2- خصائص الفساد الاداري:

من خلال محاولتنا لإعطاء تعريف للفساد الاداري نجد انه يتمتع بمجموعة من الخصائص يمكن ايجازها في الآتي:

- تكون ممارسة الفساد الاداري بشكل سري كونه مخالف للقوانين وحتى للقيم الاجتماعية ويسعى ممارسو الفساد الى اخفاء كل الدلائل على وجوده ويحرصون على ان تبدو معاملاتهم عادية
- الفساد سريع الانتشار خصوصا إذا كان صادرا من مسؤولين كبار حيث يتم الضغط على باقي الجهاز من الاعلى الى الاسفل، في نفس الادارة او بالتوازي بين عدة ادارات.
- يبدا الفساد الاداري من الموظف العام الذي يمكن ان يكون موظفا بسيطا او اطارا ساميا، ويصل الى أطراف اخرى غالبا عن طريق اشخاص وسطاء قد لا يعرف بعضهم بعضا الا ان المصلحة تجمعهم
- يسعى المستفيدون من الفساد الاداري الى اخفاء عائداتهم المادية بشكل لا يجعل منهم محل شبهة

- ينجم عن ممارسة الفساد الاداري في الادارة العامة ممارسات سيئة كتأخير انجاز المعاملات والتذرع بغياب المسؤول والبيروقراطية مما يؤثر سلبا على مستوى الخدمات الذي تقدمه الادارة العامة للمواطن.

2-2- مظاهر الفساد الاداري:

من الصعب تحديد مظاهر الفساد الاداري لاختلاف ممارسيه: افراد او جماعات او مؤسسات، ولاختلاف الاهداف المرجوة من وراء ممارسته: اهداف مادية او معنوية او سياسية او غيرها الا انه يمكن حصر مظاهر الفساد الاداري في النقاط التالية:

- **الثراء غير المشروع من خلال الرشوة:**

المقصود بالرشوة هو الحصول الموظف العام على منافع مادية لأجل القيام بعمل مخالف لأصول مهنته بل وأحيانا للقيام بمهنته اساسا.

- **التسيب الاداري:**

ان انتشار الرشوة يسبب التراخي في اداء الواجب المهني للموظف المفروض عليه قانونا بموجب مهامه وصلاحياته، فيصبح عدم احترام مواقيت الدوام امرا روتينيا، واداء المهام دون مقابل امرا صعبا

- **اهدار المال العام:**

يعد من أخطر مظاهر الفساد الادري على الاطلاق، فإهدار المال العام ادى الى إنهاك وافلاس الكثير من المؤسسات الحكومية، والاضرار بالمقدرات الوطنية للبلاد، وتدمير للاقتصاد الوطني.

- **انتشار المحاباة والمحسوبية:**

تنجم عن استغلال المنصب العمومي للاستفادة الشخصية لمصلحة الفرد ومقربيه، فهو فساد عن سوء نية وسوء قصد مع سبق الاصرار لإعطاء حق من يستحق لمن لا يستحق[13]

- **التزوير:**

يقصد به التلاعب بالوثائق الرسمية وبالأختام والتوقيعات لأجل منح مزايا غير مستحقة او اعفاءات ضريبية او جمركية مما يسبب ضررا بالغا للاقتصاد الوطني لعدم تمكن الحكومة من تحصيل مستحقاتها[14]

2-3- اسباب الفساد الاداري وآثاره:

للفساد الإداري العديد من الأسباب قد تكون متعلقة بالموظف العام، او أسباب سياسية، او اقتصادية او اجتماعية او إدارية، وقد تكون مزيجا بينها او كلها مجتمعة.

2-3-1- اسباب الفساد الاداري:

ترجع اسباب الفساد الاداري الى مجموعة من العوامل المعقدة والمتداخلة ولتبسيط الامر يمكن تقسيم هذه العوامل الى عوامل داخلية متعلقة بالموظف العام وعوامل خارجية المحيطة بالموظف سواء في البيئة الداخلية للمرفق العام او البيئة الخارجية للإدارة

- **الاسباب المتعلقة بالموظف العام:**

من بين الاسباب التي قد تجعل من الموظف العام شخصا فاسدا ما يلي:

- الاحساس بانعدام العدالة وان ما يبذله الموظف من جهد لا يتناسب والمقابل المادي الذي يحصل عليه
- حاجة الموظف الى اشباع رغباته المادية من جهة وكذا الحاجة الى كسب الاحترام والتقدير والتميز وتحقيق الذات
- ضعف الاجور والمرتبات ونظام الحوافز، اذ ان اغلب الموظفين العموميين يتقاضون مرتبات لا تكاد تكفي لتغطية ضروريات الحياة، فضلا عن الحياة الكريمة.
- عدم التناسب بين ما يسيرونه من اموال وما يحصلون عليه من اجور ومرتبات وهذا ينطبق خصوصا على الموظفين الحاملين لصفة الآمر بالصرف
- غياب الحماية القانونية للموظف النزيه الذي لا يرضى بممارسة الفساد، والذي يتعرض لضغوطات وتهديدات من طرف المسؤولين الفاسدين
- غياب الضمير المهني بسبب المستوى الاخلاقي المتدني للكثير من الموظفين
- نقص الرقابة الادارية والسياسية للمرافق العامة

- **الاسباب الخارجية:**

- **الاسباب السياسية:**

يقصد به فساد بعض الساسة والحكام ورجال الاحزاب السياسية، او اعضاء من الحكومة و البرلمان واعضاء المجالس المحلية والمنشغلون بالجانب السياسي أيا كانت انتماءاتهم السياسية[15]

- **الاسباب الاقتصادية:**

يمكن تلخيصها في الآتي:

- انخفاض وتدني الاجور والرواتب وضعف القدرة الشرائية بسبب ان الزيادة في الاجور لا تتناسب والزيادة في الاسعار
- البطالة وانهيار قيمه العملة ومحدودية فرص الاستثمار وعدم فعالية نظم الرقابة الاقتصادية والمالية للمؤسسات

- تكليف الادارة بمهام تفوق قدرتها المادية وامكاناتها البشرية لعدم قدرة الدولة على التوظيف مما يسبب ثقلا في الاجراءات، وبالتالي انتشار الرشوة كسبيل سريع لإتمام المعاملات
- توفر الدولة على الثروات والطابع الاجتماعي لها والتوزيع غير العادل للثروة
- المركزية في اتخاذ القرارات الاقتصادية هذا الذي يستغله الموظفون الحكوميون على استغلاله للحصول على مقابل من طرف المنتفعين من هذه الموارد[16]

- **الاسباب الاجتماعية:**

- انتشار المحاباة والتمييز الناجم عن القبائلية والجهوية وارتباط الفرد بعائلته واقربائه ومحيطه المقرب وابناء قريته التي ينتمي اليها[17]
- انعدام العدالة وغياب مبدا تكافؤ الفرص
- التعصب الديني والطائفي وجمود التفكير والتحجر وانتشار الجهل والامية وتدني المستوى التعليمي
- جهل الافراد بالقوانين يجعلهم فريسة سهلة للفاسدين[18]
- حاجة الافراد الماسة الى التوظيف والسكن
- شيوع ظاهرة الفساد في اي مجتمع يسبب في الامد الطويل القبول الاجتماعي لهذه الظاهرة التي تصبح عادية

- **الاسباب الادارية:**

- أحيانا توظيف الافراد وتعيينهم ليس بسبب كفاءتهم بل بقربهم وصلتهم بالمسؤولين اصحاب القرار في عملية التعيين او التوظيف
- التسيير البدائي للإدارة العمومية القائم اساسا على المعاملات الورقية بدل الرقمنة
- تفشي البيروقراطية نتيجة تضخم الجهاز الاداري مما يؤدي الى التواكل والتماطل في انجاز المهام
- ضعف الرقابة الادارية واتباع سياسة اللاعقاب[19]
- عدم استقرار المنظومة القانونية يجعل الموظفين جهلة باللوائح والتعليمات الجديدة مما يؤدي بهم الى الانزلاق نحو الفساد بقصد او بغير قصد
- مستوى الاداء المتدني بسبب بيئة العمل السيئة لبعض الإدارات

2-3-2- آثار الفساد الاداري:

تختلف آثار الفساد الاداري حسب قوة انتشاره وحسب البلد الا انها جميعا آثار سلبية ومدمرة وسنعرض فيما يلي هذه الآثار:

- **الآثار السياسية:**

يؤدي استفحال ظاهرة الفساد الى انعدام الثقة بين الحاكم والمحكوم فيصبح النظام السياسي سيئ السمعة داخليا وخارجيا، مما يضعف هيبة الدولة ويهدد مبدا سيادة القانون، كما ان ولاء المواطن لا يصبح ولاء للوطن، بل للعشيرة او القرية، مما يهدد استمرارية وحدة الدولة على المدى الطويل

- **الآثار الاقتصادية:**

- يؤدي انتشار الفساد الى ضعف الواردات الحكومية والى انحراف الهدف العام للتنمية داخل الدولة فبدل تحقيق الاهداف العامة يسعى الفاسدون الى تحقيق اهدافهم الشخصية وهذا يسبب زيادة الاعباء على اقتصاد الدولة وعلى الافراد داخل المجتمع[20]
- زيادة تكاليف المشروعات مما يسبب اهدار المال العام
- خلق بيئة غير محفزة للمستثمرين المحليين والأجانب
- انتشار ظاهرة غسيل الاموال وتهريب العملة الصعبة الى الخارج
- اعاقة عملية التنمية والتوزيع غير العادل للثروة وانشار الفقر والآفات الاجتماعية

2-4- انواع الفساد الاداري:

ينظر الى انواع الفساد الاداري حسب عدة اعتبارات نوردها فيما يلي:

2-4-1- حسب الانتشار والشمولية:

يقم الفساد الاداري من هذا المنظور الى:

- **الفساد الافقي:**

كثير الانتشار بين صغار الموظفين، في القطاع العام والجمارك والشرطة وغيرها من مظاهره الرشوة والاختلاس مقابل تقديم تسهيلات ادارية

- **الفساد العمودي:**

ينتشر هذا النوع بين كبار المسؤولين في الدولة وهو خطير للغاية كونه يحقق مصالح ماليه معتبرة لممارسيه من جهة، ويتسبب في خسائر فادحة للاقتصاد من جهة ثانية، كما انه ينتشر من الاعلى الى الاسفل بسبب الضغوطات التي يمارسها المسؤولون الكبار على صغار الموظفين

2-4-2- من حيث الانتشار الجغرافي:

يصنف الى ثلاثة انواع هي:

- فساد محلي يشمل دولة واحدة
- فساد اقليمي يمتد ليشمل عدة دول متقاربة
- فساد دولي ذو بعد عالمي يشمل عدة دول في اقاليم مختلفة

2-4-3- من حيث القطاع:

ويشمل فساد اداري داخل القطاع العام وهو الاوسع انتشارا في دول العالم الثالث نظرا لضعف القطاع الخاص في هذه الدول

وفساد اداري في القطاع الخاص وهذا بقيام رجال العمال والشركات الخاصة بالاستحواذ على المشاريع داخل الدولة او خارجها بتقديم رشاوي ضخمة لمسؤولين كبار

2-4-4- من حيث انواع الانحرافات:

- **انحرافات سلوكية:**

- سوء استخدام السلطة وارتكاب أفعال تسئ للوظيفة
- اللجوء للوساطة باعتبارها قاعدة وليست استثناء إضافة الى المحاباة والمحسوبية

- **انحرافات تنظيمية:**

- التهرب من تحمل المسؤولية
- عدم احترام الوقت والغياب غير المبرر[21]
- مخالفة التعليمات واللوائح والاوامر من المسؤول المباشر

- **انحرافات قانونية:**

- استغلال السلطة
- الرشوة والاختلاس والتزوير

- **انحرافات مالية:**

- استخدام امكانيات الدولة لأغراض شخصية
- التصاريح الجمركية الكاذبة
- التهرب الضريبي وتبديد المال العام
- عدم التصريح بالممتلكات[22]

3- دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري:

يرجع دور الإدارة الالكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري من خلال خصائص ومميزات كل منهما، فالفساد الإداري يتطلب ثقل الإجراءات الإدارية وغموضها، وصعوبة اجراء المعاملات الإدارية لكثرة مراحلها، كما يتطلب تواجد العميل في المكاتب والمصالح الإدارية واحتكاكه المباشر بالموظفين، مما يجعله عرضة للمساومات والابتزاز، اما الإدارة الالكترونية فهي بسيطة الإجراءات، سهلة ، شفافة، وتمكن من اجراء المعاملات الإدارية عن بعد عن طريق المكاتب الإدارية الافتراضية، وبالتالي يمكننا اجمالا القول ان الإدارة الالكترونية توفر بيئة لا تخدم الفساد الإداري من خلال:

- **تبسيط الإجراءات الإدارية، وتقليل مراحل تنفيذ المعاملات:**

مما يقلل من درجة السلطة التقديرية المتاحة للموظفين، في التعامل مع الزبائن في استخدام الموارد[23] وتقليل عدد المراحل التي يتطلبها انجاز المعاملات الإدارية، وهذا يساهم في انجاز المعاملة من طرف اقل عدد ممكن من الموظفين، بأسرع وقت، واقل جهد، ودون أي وساطات

- **الشفافية:**

ان تطبيق الإدارة الالكترونية يعزز من شفافية العمل الإداري، من خلال اتاحة الخدمات للجميع دون استثناء، دون الحاجة لاضطرار المواطن للجوء للوساطة بينه وبين موظفي الإدارة المعنية، إضافة الى وضوح عمل الإدارة للأجهزة الرقابية من خلال تحديد مكامن الفساد الإداري وعدم إمكانية تأخير انجاز معاملات المواطنين الا لأسباب موضوعية[24]

- **المشاركة:**

تطبيق مشروع الإدارة الالكترونية يتطلب مشاركة القيادة الإدارية، الموظفين، وزبائن الإدارة العمومية، كما يتطلب التعاون بين مختلف المصالح الإدارية في المرفق العمومي الواحد، وبين الإدارات المختلفة سواء كانت الإدارات عمومية او خاصة، مما يجعل من تنقل الزبون بين اقسام الإدارة المختلفة، او بين مختلف الإدارات امرا غير ضروري، مما يزيد من شفافية انجاز المعاملات الإدارية

- **الرقابة والمساءلة:**

يساهم تطبيق الإدارة الالكترونية في تسهيل متابعة ومراقبة الاعمال الإدارية التي تقوم بها مختلف المكاتب والمصالح داخل المؤسسة، واكتشاف الأخطاء في حينها، وتحديد المسؤولين عن أي تأخير في الإنجاز والأداء، واكتشاف بعض التجاوزات التي يمكن للموظفين القيام بها، من قبيل إخفاء المعلومات، التأخير المتعمد لإنجاز المعاملات وغيرها، وبالتالي تسهيل مهمة القادة الإداريين في مساءلة المتقاعسين، واتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة، التي تضمن لسير الحسن للمرفق العمومي

- **تسهيل التبليغ عن التجاوزات وتقديم الشكاوى:**

تتيح الإدارة الالكترونية للمتعاملين والزبائن إمكانية تقديم الشكاوى، او التبليغ عن أي تجاوزات، ناجمة عن الفساد الإداري في الإدارة، مباشرة الى مدير الإدارة المعنية، او الى المسؤولين السلميين كالمدراء التنفيذيين، وصولا الى الوزارة المعنية، دون الحاجة الى عناء التنقل، وانتظار مقابلة المعنيين

خاتمة:

ان الفساد الإداري ظاهرة معقدة وذات ابعاد متعددة، تعاني منها على الخصوص الدول النامية، لأسباب سياسية، إدارية، اقتصادية، اجتماعية، أخلاقية وثقافية، وللفساد الاداري على المدى المتوسط والطويل آثار مدمرة على السياسة، والاقتصاد، وعلى الافراد والقيم الاجتماعية. لذلك تسعى الدول والحكومات الى محاربة الظاهرة وفق العديد من المقاربات منها على الخصوص تطبيق الإدارة الالكترونية والتي تساهم

في الحد من الفساد الإداري من خلال التخلص من المشاكل التي تواجه العمل الإداري التقليدي، وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية وشفافية اجراء المعاملات الإدارية، وتسهيل الرقابة واكتشاف الأخطاء الإدارية ومساءلة المتسببين فيها، إضافة لتسهيل تقديم الشكاوى الى اعلى السلم الإداري دون وسيط، ونخلص في نهاية هذه الورقة البحثية الى اقتراح التوصيات التالية:

- دعوة صناع القرار الى ضرورة تطبيق الإدارة الالكترونية في كافة المرافق والإدارات العمومية، بشكل متزامن، مع وضع استراتيجية محددة الأهداف، وآجال زمنية واضحة للتنفيذ، للوصول الى مرحلة الشباك الوحيد، والتي تعني اجراء كل المعاملات الإدارية من موقع الكتروني واحد
- الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في ميدان الإدارة الالكترونية ومكافحة الفساد الاداري
- توفير كافة المتطلبات المادية والبشرية والتقنية لإنجاح المشروع، والنظر اليه كاستثمار ناجح
- وضع الأطر القانونية الكفيلة بتطبيق الإدارة الالكترونية، وحماية بيانات المستخدمين
- تعزيز مقومات الحكم الراشد المتمثلة في الشفافية، المشاركة، والمساءلة والتي تتقاطع مع نتائج تطبيق الإدارة الالكترونية

الانتباه الى إمكانية استغلال تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الفساد الإداري، وإيجاد الحلول الاستباقية لهذا الموضوع، من خلال تعزيز الشفافية، والرقابة والمساءلة، وسد جميع الثغرات التقنية والتشريعية التي يمكن للموظفين الفاسدين استغلالها في ممارستهم للفساد الإداري)

الهوامش:

[1] عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الالكترونية بين الواقع والطموح: دراسة متأصلة في شان الادارة الالكترونية، التنظيم، البناء، الاهداف، المعوقات الحلول، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008، ص 154.

[2] طلال بن عبد الله الحسين الشريف، الحكومة الالكترونية: ثورة القرن الحادي والعشرين في تطوير الادارة العامة، تجربة المملكة العربية السعودية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2010، ص80.

[3] نصيرة بركنو، الحبيب ثابتي، "دور الحكومة الالكترونية في مكافحة الفساد الاداري: حالة الجزائر"، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد، المجلد01، العدد02، جوان 2019، ص46.

[4] رانية هدار،" دور الادارة الالكترونية في محاربة ظاهرة الفساد الاداري"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد09، جويلية 2019، ص243.

[5] نصيرة بركنو، الحبيب ثابتي، مرجع سبق ذكره، ص46.

[6] محمد قريشي وآخرون، "الادارة الالكترونية للموارد البشرية: المفاهيم والمتطلبات، ودورها في تطوير الادارة"، مجلة العلوم الانسانية، العدد47، جوان2017، ص153.

[7] الطاهر شليحي، ربحية قرينعي، "الادارة الالكترونية ومدى مساهمتها في تحسين الخدمة العمومية بالبلديات: عرض لمشروع البلدية الالكترونية في الجزائر"، مجلة آفاق علوم الادارة والاقتصاد، المجلد03، العدد02، 2019، ص190.

[8] علاء فرحان طالب وعلي العامري، استراتيجية مكافحة الفساد الاداري والمالي: مدخل تكاملي، دار الايام للنشر، الاردن، ط1، 2014، ص17.

[9] بوادي حنين المحمدي، الفساد الاداري، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص17.

[10] بوادي حنين المحمدي، المرجع السابق ذكره، ص16.

[11] عاصم الاعربي، دراسات معاصرة في التطوير الاداري: منظور تطبيقي، دار النشر والتوزيع، عمان،1995، ص16.

[12] محمود محمد مغايرة، الفساد الاداري وعلاجه في الشريعة الاسلامية: دراسة مقارنة بالقانون الاداري، دار الثقافة للنشر، عمان، الاردن، ط1، 2011، ص92.

[13] ابراهيم التوهامي وليتيم ناجي، قراءة تحليلية في مضامين وابعاد ودلالات الفساد الاداري في المؤسسات العمومية الجزائرية، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الاداري والمالي، جامعة بسكرة يومي 06 07 ماي 2012.

[14] اسماعيل بوقنور، التنمية الادارية ومعضلة الفساد الاداري، دراسة حالة الجزائر (1991–2006)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تنظيم سياسي واداري، جامعة الجزائر، 2006–2007، ص35.

[15] كريمة بقدي، الفساد السياسي وآثاره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2001، ص31.

[16] بن مرزوق عنتره، المقاربة الاسلامية في تحديد مفهوم الفساد، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد30، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص65.

[17] فيروز زرارقة، الفساد في المجتمع واستراتيجية الحد منه، ملتقى دولي حول الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم الثالث، جامعة سطيف، الجزائر، 8–9 افريل 2007، ص12.

[18] محمد امزاولي، مكافحة الفساد في القانون الجزائري واساليب معالجته، الملتقى الوطني حول الآليات القانونية لمكافحة الفساد، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 22–23 ديسمبر 2008.

[19] عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الاداري، دار الجامعة الجديدة، 2011، الإسكندرية، ص 324.

[20] نواف سالم كنعان، الفساد الاداري والمالي: اسبابه آثاره وسبل مكافحته، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الشارقة، العدد 33، يناير 2008، ص ص117–118.

[21] محمد خالد الهياني، آليات حماية المال العام من الفساد الاداري، بحث مقدم للملتقى العربي الثالث بعنوان: آليات حماية المال العام والحد من الفساد الاداري، المنظمة العربية للقمة الادارية، 2009، ص ص 38– 39.

[22] محمد خالد الهياني، المرجع السابق ذكره، ص 40.

[23] النذير قمرة، "مساهمة الإدارة الالكترونية في محاربة الفساد الإداري وتنمية الإدارة"، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد07، العدد01، 2020، ص1043.

[24] المرجع السالف الذكر، ص1042.